

اجتهادات صعوبة تحديد الركود

هل يؤدي رفع أسعار الفائدة، سعيًا لكبح التضخم، إلى ركودٍ اقتصادي، ومتى يحدث، وهل أصبح وشيكًا، أم لعله بدأ فعلاً؟ هذه أكثر الأسئلة شيوعًا الآن على نطاقٍ واسعٍ بتجاوزِ الأوساط الاقتصادية والمالية. ولا يوجدُ بعد جوابٌ يمكن الاطمئنان إليه بشكلٍ كامل، لسببٍ بسيطٍ هو أن تحديد الركود ليس سهلاً ما لم تكن تجلياته واضحة وملموسة في أسواق العالم. وتعودُ صعوبة تحديد الركود في بدايته إلى عدم وجود اتفاقٍ على المقصود به بدقة. هناك حديثٌ شائعٌ ملخصه أن الركود يحدثُ عندما ينخفض الناتج المحلي الإجمالي لربعين متتاليين في العام، أي ستة أشهر. لكن هذا الكلام لا يستندُ إلى أساس قوي يكفي للثقة به. وثمة من يعتمدون، في المقابل، على مؤشراتٍ مثل ازدياد عدد الشركات المفلسة، وانحياز الطلب الإجمالي نتيجة تراجع الاستهلاك والاستثمار، وانخفاض قيمة الأصول سواء المالية والعقارية، وحدوث ارتفاعٍ كبير في معدلات البطالة بسبب تسريح عاملين،

وتضاؤل فرص العمل الجديدة. وينطوى الحديث الأول على شيء من التعجل، ولكنه قد يُفِيدُ في دق ناقوس إنذار بشأن احتمال اقتراب الاقتصاد من الركود. أما الثاني فيعيبه تأخر زائد، لأن المؤشرات التي يعتمدُ عليها تفيدُ بأن الركود وصل إلى مستوى خطير. وبين هذا والتأخر وذاك التعجل، نجد اتجاهًا ثالثًا يربطُ حدوث الركود بانكماشٍ ملحوظٍ في النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات لفترةٍ تزيدُ على ستة أشهر، على أن تُقاس مؤشرات هذا الانكماش على صعيد الإنتاج والعمالة والدخل الحقيقي، للتأكد من أنه شاملٌ أو أقله غالب. ويبدو هذا الاتجاه أكثر معقولية، إذ يربطُ الركود بانكماش لا يُختلفُ على وجوده في مختلف قطاعات الاقتصاد، وليس في بعضها فقط، وهو ما لا يحدثُ بسرعةٍ. فالمعتادُ أن يكون الانكماشُ في قطاعاتٍ دون غيرها، وقد يتوازى ذلك مع انتعاش في قطاعات أخرى. وربما نجدُ مزيدًا من الانكماش والتوسع في القطاع نفسه، إذا اختلف الوضع من شركةٍ إلى أخرى فيه. ولهذا تتطلبُ ملاحظة أحوال النشاط الاقتصادي حذرًا وتدقيقًا في الفترات التي يكونُ الوضعُ فيها ضبابيًا، كما هو الحال في الوقت الراهن.

